مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الابعاد الفكرية السياسية للتحول الديمقراطي في العراق
اسم الكاتب: أ.م.د. كاظم علي مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7254
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الابعاد الفكرية السياسية للتحول الديمقراطي في العراق

أ.م.د. كاظم علي مهدي(*)
Dr.Kadimaliq22@yahoo.com

الملخص :

حصل التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 بطريقة مخطئة لأنه جاء عن طريق الاداة العسكرية الخارجية وليس عن طريق التغيير من الداخل ، فوقع العراق في قبضة الاحتلال الامريكي – البريطاني . ان هذا الاحتلال نتج عنه انهيار الدولة ثم غياب منطق تحقيقها لاحقاً ، وخلق مجموعة ازمات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وامنية وهي ازمات خطيرة اذا لم يتم تجاوزها ، فأنها تؤثر على عملية التحول الديمقراطي ومدى نجاحه. وقدم البحث خمسة ابعاد فكرية سياسية حول ثنائية التحول الديمقراطي في العراق ، وهذه الابعاد تمثل مفتاح الحل الذي يفتح مغاليق هذه الازمات وأول السبل لمواجهتها ومعالجتها. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات من اجل ضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي في العراق ومواجهة الازمات المختلفة بفعالية وكفاءة .

The political thoughtful dimensions The Democratic Transformation in Iraq

Dr.Kazim Ali Mehdi

Astract:

The democratic transformation is happened in Iraq in 2003 by using wrong means because it comes by means of the foreign military performance and not by the change inside it. The reality of Iraq is under the hand of the American-Britain Occupation which represents the result of collapse of the state and absence of the logic thought

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين.

causing a set of political ,economic ,social ,cultural and secure crises which are dangerous ones if they are not overcome and they affect the democratic transformation process and its success .Section Five presents five thoughtful dimensions about the bilateral democratic transformation in Iraq and these dimensions visions represent the key answer of the crises and how to face them and solve them. The research achieves a number of conclusions and recommendations for the success of the democratic transformation process in Iraq and facing different crises efficiently.

المقدمة

حصل التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 بطريقة مخطوئة لأنه جاء عن طريق الاداة العسكرية الخارجية وليس عن طريق التغيير من الداخل ، فوقع العراق في قبضة الاحتلال الامريكي – البريطاني الذي فشل بشكل كبير في حفظ الأمن والنظام مما نتج عنه انهيار الدولة ، ثم غياب منطق تحقيقها لاحقاً .

لقد واجهت طموحات الشعب العراقي من اجل تحقيق الديمقراطية وتجاوز سلبيات النظام السياسي السابق، مجموعة من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية وهي ازمات خطيرة اذا لم يتم تجاوزها ، وتؤثر على عملية التحول الديمقراطي ومدى نجاحه. فالديمقراطية تحتاج لمجموعة آليات من اجل تحقيقها وهي الالتزام بالدستور وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة مع استقلال القضاء ، وعناصر اخرى معززة للديمقراطية مثل احترام حقوق الانسان وحرياته وسيادة الشعب والقانون وتحقيق الوحدة الوطنية والأمن للجميع.

وتلقي الابعاد الفكرية السياسية بظلالها على معالجة الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية في العراق بعد عام 2003، وتمثل المفتاح الذي يفتح مغاليق هذه الازمات. واذا لم يصر الى تحقيق هذه المعالجة وفق هذه الابعاد، فأن عملية تحقيق التحول الديمقراطي ومستقبله ستواجه الفشل والخطر المستديم. وعليه تذهب فرضية هذا

البحث الى ان الحل يتمثل بنجاح تجاوز هذه الازمات وفقاً لأبعاد فكرية سياسية تمثل ثنائية التحول الديمقراطي في العراق، وتحمل معها طبيعة التشخيص ومفتاح المعالجة.

سنحاول في هذا البحث مراجعة ومعالجة خمسة ابعاد فكرية سياسية للتحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 وهي:

البعد الاول : الدولة طوائف ام طبقات وقوى اجتماعية

ان الطائفية لا تعني الانتماء المجرد الى الطائفة ، والإ اصبح كل كائن بشري طائفياً بحكم ميله الى طائفة او تجمع بشري . ولا تعني الطائفية حق الانسان في الدفاع عن جماعته البشرية ضد ما يصيبها من اضرار ، والعمل على تأمين حياة كريمة للطائفة ، دون المساس بحقوق الطوائف الاخرى[1]. كما لا تعني الطائفية مجرد وجود التنوع الديني في المجتمع ، فهذا التنوع لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة[2] . وعليه يفرق الكثير من الكتاب بين مفهومي الطوائف (Sects) والطائفية (Sectarianism). فالمفهوم الاول يشير فقط الى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد أو المجموعات التي يتكون منها المجتمع. اما المفهوم الثاني فهو يشير الى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية او اقتصادية أو ثقافية، مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو النضال من أجل تحقيق مثل تلك المصالح والمزايا لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى، وعادة ما تستخدم الطائفية بهذا المعنى الدين كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية[3].

وتقوم الطائفية على الاستخدام السياسي للدين[4]. فالتمييز الطائفي الذي يوزع الامتيازات على فئة ويحرمها على الاخرى يرتبط دائماً بامتلاك قوة السلطة[5].

اما الطائفية كنظام فهو اسم يطلق على " انحسار الهيمنة الكلية للدولة التقليدية بهيبتها ووقارها الديني لا يكشف بشكل طبيعي وتلقائي تقريباً عن وجه العصبيات الجزئية القديمة والمتعددة القائمة في المجتمع، لكنه يدفعها الى مقدمة المسرح السياسي ويجعل منها الدعائم

الجديدة لسياسة وتوازنات اجتماعية جديدة. انه يخلق المجتمع العصبوي، لكن اجهاض الدولة القومية يجعل من هذه العصبيات عناصر مترابطة ضمن نظام سياسي من طبيعة خاصة"[6].

ويحمل النظام الطائفي بحكم تركيبته الفكرية والاجتماعية ، عقلية القدامة والماضوية بكل سلبياتها، ومن ثم غير مؤهل لأن يتصالح مع الدولة المدنية المعاصرة والحديثة، ويبقى عاجزاً عن تجاوز عقبة الميول الحزبية والمحاصصة الطائفية والمذهبية والمناطقية التي تبلورت بفعل الطائفية السياسية وما تسمى بـ(الديمقراطية التوافقية)[7].

هذا الامر ينسحب على المحاصصة والحكومات التوافقية في العراق كونها وصفة مثالية للشلل بفرضها وزراء مسؤولين أمام كتلهم وقادة مكوناتهم وليس أمام البرلمان أو رئيس الحكومة ومحدودي الكفاءة ضيعوا فرص الزمن والموارد، بل وتم النزول إلى كل المستويات القيادية الأدنى إلى وكلاء الوزراء والسفراء والمدراء والمستشارين[8]. فالطائفية حشدتها النخب السياسية القائمة من فوق، على الرغم من انخفاض دعمها الظاهر في الانتخابات الاخيرة لعام 2018، نزلت تدريجياً الى الاسفل الى قاع المجتمع من اجل خلق قاعدة اجتماعية ترتكز عليها وتسند شرعيتها وتخدمها في تحقيق ديمقراطية شكليه تبدأ بالانتخابات ولا تنتهي بتحقيق الانجازات، مما ولد ثقافة الولاء والفساد لا ثقافة الانجاز والمحاسبة ، وثقافة القبول والانتخاب عبر الطائفة لا ثقافة المشاركة السياسية الصحيحة عبر الطبقات والقوى الاجتماعية المتعددة.

ان وجود الطوائف وحاجتها الى الدولة ناتجة عن كونها كيانات اجتماعية قائمة بذاتها، بينما هي في وجودها المؤسسي كيانات سياسية قائمة بالدولة الطائفية وتتجدد ويعاد انتاجها بتجددها، فاذا تعطلت هذه الدولة باتت مهددة في وجودها المؤسسي نفسه كطوائف لأن الطوائف ليست بمفردها الاكثرية وتتعارض مع الديمقراطية. بمعنى ان الدولة حكم بين طوائف لا حكم بين طبقات وجماعات[9].

ان الطائفية تقضي على المدنية في الديمقراطية، فالديمقراطية فكرة للتعامل مع الاخر، في حين ان الطائفية فكرة منغلقة نحو الذات ومتعصبة مع الاخر، والديمقراطية تفترض بأنك ضد الاستبداد والدكتاتورية بمعنى ان الديمقراطي هو ضد الاستبداد والدكتاتورية، في حين ان

الطائفية تنطلق بأنها ضد استبداد الفرد او المجموعة من منطلقات دينية ومذهبية وقومية، وليس كونه مستبداً او دكتاتوراً لوحده، كذلك خطأ الدكتاتور في تعامله مع الاخر هل هو تعامل سياسي او طائفي. وفي اطار هذه الطائفية فأنك تتعصب ضد الاخر حتى وان كان ديمقراطياً.

وتؤكد الطائفية على الماضي على التاريخ على الوجه القبيح في هذا التاريخ ، في حين ان الديمقراطية الحلم بمشروع مستقبل وليس الماضي. وتجسد هذه العودة للتاريخ تباين الابعاد الفكرية لأنواع الجماعات التقليدية والحديثة. فالجماعات التقليدية (الطوائف، المكونات...الخ)، وفق خصائصها المقفلة والإجبارية والدائمة او الجماعات الحديثة (المؤسسية، الترابطية...الخ) وفق خصائصها المفتوحة والاختيارية والمصطنعة، هي التي تحدد طبيعة العلاقة فيما بين الجماعة مع افرادها ومديونية الفرد للجماعة او حتى تصنيفه الى هذه الجماعة او تلك كما هو الحال في الواقع الفكري والسياسي العراقي المعاصر. وهنا نستحضر التجليات الفكرية في وصف فردريك نيتشة لهذا الموضوع، والتي تم قياسها بمقياس العصور القديمة حينما كان اعتماد الفرد على الجماعة كبيراً، وذلك بقوله "مثل علاقة الدائن بمدينيه، يعيش المرء في جماعة ما ويتمتع بمزاياها..، يسكن فيها، ويكون محمياً وموفور الجانب، في امان وثقة، في أمن من بعض الاضرار والاعمال العدوانية التي يتعرض لها الانسان الذي يعيش خارج الجماعة، والذي لا يعرف الراحة"[(10)].

ان انتاج السياسة في رحِم الطائفة والنظام الطائفي هو تقليد منحط لسيرورة انتاج السلطة السياسية على مستوى الدولة. وهذا يفسر إلغاء القيم السياسية المؤكدة لحرية الفرد وفرادته وارادته ووعيه الذاتي لصالح التماهي الكلّي مع الجماعة والتسليم لزعامتها، مما يجعل كل نقد او معارضة او رأي حر يمكن لأحد اعضاء هذه الجماعة ان يظهره، نوعاً من النشاز الذي ينبغي صده ومن الخيانة التي لا يمكن الا ان تضعف موقع الجماعة[(11)].

وتجاهل الهويات الاخرى التي تتعلق بالطبقة؟، والنوع، والمهنة، واللغة، والعلم، والاخلاق، والسياسات التي يتمتع بها الناس ويقدرونها. ادى الى اختزال هوية الفرد في

العراق بالطائفة او الاقلية (بالمعنى الاجتماعي وليس العددي). وهناك نوعان مختلفان من هذه الاختزالية هما:[12]

الأول اغفال الهوية الذي يأخذ شكل التجاهل او الاهمال الكلي لتأثير اي شعور مشترك بالهوية مع الناس الاخرين وقيمهم وسلوكهم . أن إغفال هويات الناس كلها، ما عدا تلك المتصلة بالدين، يمكن ان يثبت انه طريقة إشكالية لمحاولة التقليل من الطائفية الدينية. هذه الاشكالية ظهرت بحدة في الانتخابات العراقية في 15 كانون الاول عام 2005 التي شهدت نسبة عالية?? من الناخبين أدلوا بأصواتهم رغم أحداث العنف، ولكن جرت عملية التصويت على أسس طائفية في ظل غياب فرص ممارسة الحوار الشعبي المفتوح الذي يتجاوز ما قدمته المؤسسات الدينية، وأصبحت مشاركة الناس من مختلف الطوائف والقوميات (الشيعة، السنة، الاكراد) قائمة على تمثيل ثابت، مع عدم اعطاء الفرصة لأدوار المواطنة العامة لتنمو بين الناس وتزدهر.

والثاني: هو الانتماء المنفرد الذي يأخذ شكل افتراض أن أي شخص ينتمي عملياً، أولاً وقبل كل شيء الى جماعة واحدة فقط، لا أكثر ولا أقل، مع كونه في الواقع ينتمي الى جماعات مختلفة متعددة من خلال الميلاد والصلات والتحالفات. وكل من هذه هويات جماعية يمكن ويحدث احياناً، أن تُكسب الفرد شعوراً بالانتماء والولاء. ان فرضية الانفراد هذه ليست الغذاء الرئيس للعديد من نظريات الهوية فحسب، بل سلاح متكرر الاستخدام بكثرة لدى الناشطين الطائفيين من اجل ان يتجاهل الناس كلياً كل الارتباطات الاخرى التي يمكن ان تضعف ولاءهم للقطيع الموسوم بخاصة، وبطريقة حصرية شديد المرواغة، مما يسهم في إحداث التوتر والعنف الاجتماعي.

يمكن القول إن الدين أزاح مفهوم الطبقة كراية لتحشيد الفئات السياسية المهمشة[13]. بينما مفهوم الدولة الحديثة قائم على طبقات وقوى اجتماعية تدخل ضمن مصالح وتفاعلات اجتماعية تحقق التوازن والاستقرار المجتمعيين .

البعد الثاني : نخب السلطة ام الدولة

يشير مصطلح النخبة (elite) في اللغة الانكليزية الى الجماعة الاجتماعية او جزء منها اختير او نظر إليها على انها الأفضل او الأكثر أهمية بسب نفوذها او أموالها او قدرتها[14]. وأدت ترجمة هذا المصطلح إلى اللفظ العربي (النخبة) إلى إحداث ارتباك في علاقة المصطلح بالمفهوم والدال بالمدلول، فلفظ النخبة في العربية يحمل معاني الامتياز والتفضيل والحُسن الأخلاقي، وهذا يثير اعتراض كثيراً من المفكرين السياسيين الذين يرون أن هذه الصفات هي فضائل قد لا تنطبق على القيادات السياسية في البلدان العربية[15]، ومنها العراق.

بالمقابل، يمكن ان تكون النخبة السياسية نخبة واعية وديمقراطية وتحقق التغيير ، ولكن في الحالة العراقية ارتبطت ادامة سلطة النخب، بإثارة المشاعر الطائفية اكثر من ارتباطها بالأفكار المدنية، وكذلك هناك علاقة طائفية ما بين الخطاب السياسي للنخبة والقواعد الاجتماعية، فالعلاقة ليست علاقة ناخب ومنتخب يبحث عن مشروع ، بل علاقة ناخب ومنتخب من طائفة واحدة ضد طائفة اخرى لمرشح وناخب من طائفة مضادة ، وهنا البعد يكون كيف يتحرر السياسي من هوس الطائفية لاسيما اذا كان لا يجيد ممارسة السياسة، وكل ما يجيده هو استغلال السلطة لمطامح شخصية. وهكذا رسمت العصبية الفئوية تفكير خطوط الفصل بين المتنابذين لا المتنافسين، فالتنافس يكون على مكسب او غنيمة، وليس لفئة على حساب فئة اخرى لأن الجميع في مركب واحد[16].

ويتخذ خلق القيادات اهمية خاصة في السياسة الطائفية، حتى يمكن القول ان العصبية الطائفية والصراع النابع منها لا يوجدان الا من اجل خلق الزعامات ولصالحها عبر طابع بدائي يعكس ارتكاس النظام الاجتماعي بأكمله الى مستوى ما تحت سياسي. ولهذا فان الطائفية مطبوعة ضرورةً بروح التنافس والتطاحن بين الطوائف والقيادات معاً[17].

ويشكل الحزب طائفة بالمعنى الحرفي للكلمة بمعنى طائفة من الناس الا انها طائفة مفتوحة مبدئياً للجميع. في حين تشكل الطائفة على رأي برهان غليون "جماعة ناجزة ومكتملة ومغلقة الى الابد على من لم يولد فيها، او يسلم تسليماً نهائياً لها"[18]. ان الحزب السياسي

هو العمود الفقري للحياة الديمقراطية ولا غنى في النظام الدستوري الصحيح عنها[19]. ويقصد به "وجود اتحاد او تجمع من الافراد، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر: في جوهره – عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول الى السلطة السياسية او التأثير عليها بواسطة انشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثلي المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية او بدونها"[20]. وتشكل المكونات الثلاثة الآتيه شروطاً وحداً ادنى لضمان الديمقراطية في الحزب السياسي وهي:[21]

الاول: الشرعية الحزبية – يتطلب تنظم الحزب السياسي مؤسسياً وفق اسس الوطنية السياسية، بعيداً عن الاعتبارات الشخصية والقبلية والطائفية وما شابه .

الثاني: آلية تداول القيادة–تتطلب الترشيح وفق معيار الكفاءة والقدرة على الانجاز بعيداً عن المعايير الشخصية.

الثالث: التعددية السياسية–وتعني القبول بتعدد الاتجاهات داخل الحزب في اطار الفكر الواحد.

لكن المشكلة في النخب السياسية العراقية انها نخب احزاب شكلية ولا تحمل مفاهيمها الفكرية تعددية حزبية حقيقية او تمتلك تداولاً قيادياً ديمقراطياً داخل الحزب نفسه، حتى مع اقرار قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015، ونخب غير تسامحية وليست تنافسية بل تصارعية، وليسوا رجال دولة. وان العديد من الاحزاب السياسية لا ينطبق عليها اي تعريف الحزب السياسي، بدلالة ان جميع الاحزاب اختارت أن تدخل في الانتخابات العراقية ضمن ائتلافات، وليس المشاركة بمفرده عبر المراهنة على رصيده الجماهيري وتاريخه. واذا كان ذلك مرده طبيعة الصراع السياسي في العراق، المتمحور حول الهويات الاثنية والطائفية (أو هكذا يراد له)، التي تفرض نمطاً من التحالفات لتمثّل مكوّنات اجتماعية بكاملها، الا إن هذه الائتلافات لم تتجه الى تحويل نفسها الى احزاب سياسية وفقا لتعريفها وشروطها، بل ونجد مفاوضات داخلية أو أخرى متجاوزة للقيادة الائتلافية – إن كانت هذه القيادة موجودة اصلاً– في بعض الائتلافات السابقة أو اللاحقة للانتخابات، حتى إن مجرّد الفشل

في إفراز قيادة واضحة هو دليل على هشاشة تلك الائتلافات وطبيعتها الظرفية والطارئة[22]. وحتى مع وجود البرامج لهذه الائتلافات الا انها شعارات اكثر مما هي مشاريع وليس فيها اولويات وفيها الوعود المبالغ بها وسقوف زمنية لا تتحقق.

أن اعادة بناء الدولة وقيام الديمقراطية وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني، يتطلب اعادة تشكيل الطبقة الوسطى؟ من اجل الحفاظ على التوازن المجتمعي داخل العراق. فمع ضعف الطبقة الوسطى سادت العشائرية والقبلية والطائفية والعوائل السياسية. فوجود طبقة وسطى قوية يعني الديمقراطية[23]. ومن هنا فان ضعف الطبقة الوسطى عن المشهد السياسي العراقي ولد نوعاً من انواع الثقافة السياسية التي قد لا تعزز التحول الديمقراطي بالمعنى الصحيح على مستوى العراق، وعامل اسهم في سيادة طبقة سياسية طائفية قامت طبيعة الدولة الريعية بخلقها والاستئثار بثروتها. وما يطلق عليه طبقة وسطى فهي وصفات غير صحية وذات مواصفات رديئة بمعنى انها غير منتجة عملت لأجل الدولة ومعتمدة عليها. ان الطبقة الوسطى هي الامتداد الاجتماعي الذي يدخله الفرد عندما يغدو متمكنا من احد فنون او علوم الحياة المدنية الحديثة، انها حيث يتواجد الاطباء والمهندسون والجامعيون والإداريون والتقنيون والمثقفون والمدرسون ورجال الاعمال غير التقليديين والفنانون والأدباء والضباط، فهؤلاء هم حجر الاساس لأي نهضة، كما ان غيابهم او تغييبهم هو الوصفة لأي نكوص[24]. علماً ان النخب السياسية العراقية لا تعمل على اتاحة الفرصة لشريحة التكنوقراط لأخذ دورها بالشكل الصحيح . فعلى الرغم من ان الوضع المحلي والإقليمي والدولي ومنه الامريكي، الذي مازال يركز على فكرة المكونات، الا ان الطريق الاقرب لتقوية الحكومة هو اعطاء دور للتكنوقراط بالقدر الذي يحقق المحاسبة والمسؤولية وتحقيق الانجاز، مع ضرورة تفعيل الحوار الداخلي ما بين القوى السياسية العراقية والتخلي عن التصارع والتمسك بالثابت الوطني.

ويلاحظ ايضاً ان النخب السياسية في العراق يتصرفون بكونهم ممثلي الطوائف ويتحاورون فيما بينهم كونهم مدافعين عن دول اخرى مثل (ايران والسعودية)، وليسوا ممثلين

لمواطنيهم او مدافعين عنهم. واذا كان العراق يعيش وسط بيئة دولية وإقليمية منقسمة ومؤثرة بشكل كبير، فان هذه النخب السياسية مازالت تعتمد على الخارج وبصبغة طائفية اكثر من اعتمادها على الداخل . وهنا نضرب مثالاً عن موقف العراق من سوريا وموقف العراق من السعودية، وموقف العراق من تركيا وايران، هل هو موقف نابع من نخب السياسية من رجال دولة او رجال طوائف، ولهذا نجد انقسام في النخب السياسية البعض يدعم سوريا السلطة والبعض يدعم سوريا المعارضة، والبعض يدعم ايران والبعض يدعم السعودية . وهنا نقول ان التعامل المذهبي في العلاقات الاقليمية والسياسة الخارجية يفتت من وحدة الدولة ويضعفها، ويضيع الثابت لوطني. لذلك قد نجد احياناً الحديث عن سياسات خارجية عراقية وليس سياسة خارجية واحدة، ونتحدث عن مشاريع متعددة وليس رؤية واحدة (**ONE VISION**) . فضمن جدلية الداخل والخارج او اطروحة الجواني والباراني التي صاغها (رفاعة الطهطاوي)، على العراق ان يصبح فاعل وليس مفعول به في محيطه الاقليمي والدولي ولا يمكن ذلك دون ان نتلمس سياسة خارجية رشيدة لاي بلد من بلدان الارض دون ان يكون رحمها معافى . وهذا التعافي سيتوافر عندما يصبح العراق دولة وليس كياناً سياسياً في محيطه الداخلي اولاً، وفي محيطه الاقليمي والدولي ثانياً. وضرورة تخلص النخب السياسية من عادة الاستقواء بالأجنبي السيئة الى سياسة الاستقواء ببعضهم البعض الحميدة [25].

البعد الثالث : اقتصاد الفساد ام الخدمة

يعد العراق ثاني اغنى دولة بالاحتياطات النفطية ، اذ يقدر حجم الاحتياطي من (**114**) الى (**143**) مليار ، ان الاقتصاد يفترض انه عامل داعم لبناء الدولة الديمقراطية ويخدم المضمون الاجتماعي للديمقراطية(رغم ان هذا ليس قاعدة فهناك دول فقيرة لكنها ديمقراطية) . الا اننا نلاحظ ما يأتي :

1. طغيان النزعة الريعية النفطية على واقع الدولة العراقية بعد عام 2003، مما اثر سلباً على محددات التعاطي مع التحول الديمقراطي . اذ بلغت مساهمة النفط اكثر من 90% في توفير الإيرادات العامة للدولة في قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2018[26] .
2. ان الاقتصاد في العراق لم يوظف بشكل صحيح بسبب الفساد؟ والنهب والعنف والارهاب .
3. وجود طبقة سياسية تستخدم العوائد النفطية لإدامة وجودها . وان هناك استخدام للنفط في اطار توزيع المغانم بين المشاركين في العملية السياسية .
4. عدم استخدام العوائد النفطية كمنهج وظيفي صحي يخدم المضمون الاجتماعي الحالي والأجيال المستقبلية .

وهنا نتسأل هل ان النفط في العراق يخدم التحول الديمقراطي ام يتعارض معه ؟ الجواب بالطبع كلا. ان النفط لم يوظف بشكل صحيح لخدمة المواطن لا في النظام السياسي السابق في ظل ايدي مركزية شديدة ، ولا في النظام الديمقراطي الفيدرالي الجديد بعد عام 2003 نتيجة تحوله الى عامل للنزاع والصراع . بمعنى ان العلاقة طردية مابين الاعتماد القوي للدولة في إيراداتها على النفط وضعف القاعدة الاقتصادية التي تدفع الأفراد للمطالبة بحقوقهم السياسية. فعدم مساهمة الأفراد بالدخل تحرمهم من حق المشاركة السياسية ، وهم بذلك يتحولون كرعايا يلهثون وراء منافع فردية أثناء قيام الدولة بإعادة تدوير الريوع النفطية الذي يأخذ شكل إنفاق حكومي موسع هدفه الأساسي تكريس الوضع القائم، والحفاظ على الأوضاع الراهنة وتوازنات القوى السائدة وتأييدها[27].

وتوجد في العراق في الوقت الحاضر طبقة سياسية مالية ليست حسب مواصفات نظرية الطبقة الماركسية (الطبقة العاملة او البروليتاريا)، وليست حسب مواصفات النظرية الليبرالية (الطبقة الرأسمالية البرجوازية) في الاقتصاد (دعه يعمل دعه يمر)، بل هي طبقة مرتبطة باستخراج النفط واستهلاكه وتعتاش عليه وليس تطويره واستثماره استثماراً تنموياً، ومن ثّم

ليست منتجة تحت اي من المسميات . والمشكلة الاخطر ان النفط وعوائده اصبح ضحية للفساد المالي ومن ثم اصبح هذا الفساد اخطر من الارهاب ، ومن يعطل محاسبة هذا الفساد هو المحاصصة السياسية والطائفية . لدرجة اصبح الفساد الناتج من التداخل ما بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة مسالة مقبولة بمعنى انها معروفة وغير مستهجنة[28] .

ان سيطرة الحكومات التي تفتقر الى الديمقراطية ومؤسساتها في البلدان النفطية على النفط والتحكم بعائداته، عمل على تعميق الفساد والطغيان والتخلف. فقد كان صدام حسين مثلاً يجسد الاستبداد النفطي[29]. اما الاستبداد النفطي لما بعد 9 نيسان 2003 قد تمخض عن وليد جديد هو الفساد السياسي ، الذي تمثل في ضلوع مسؤولين كبار في الدولة بعمليات الفساد[30] .

اذا المعادلة العراقية هي : النفط = المال = السلطة = الفساد = الدكتاتورية[31]
والفساد = حرية التصرف – المحاسبة[32]

وعليه، هنالك ظاهرتان تتصلان اتصالاً وثيقاً بالفساد ، لكنهما لا تماثلانه : الاولى ، إيجاد الريوع وانتزاعها . والثانية ، ما يشار اليه بأنه المحسوبية أو الزبائنية[33]. لقد استعملت الزبائنية بشكل عام لوصف العلاقات غير الرسمية التي يتم فيها تبادل الخدمات (وبعض السلع) بين أناس ذوي مواقع غير متكافئة. وفي الوقت نفسه، قد تعمل شبكات هذه العلاقات الزبائنية بصفة دوائر سياسية او على الاقل قبائل سياسية[34]. وذلك يضعف التحول الديمقراطي والممارسة الديمقراطية ويتم ذلك بطريقتين : [35]

الاولى : تأثير المحسوبية والزبائنية في جودة الحكومة ، فقد شيدت البيروقراطيات الحديثة على دعامة الجدارة والأهلية والكفاءة التقنية واللاشخصانية، لا على تحشيدها بالأنصار السياسيين للسياسي أو أزلامه والمقربين اليه ، والذي يؤدي الى انحدار مستوى أدائها بشكل حتمي تقريباً نتيجة تضخيم جدول الرواتب الذي يعد مصدراً رئيساً للعجز المالي . وخلافاً للقطاع الخاص ، لا يواجه القطاع العام تهديد الافلاس او يمتلك مقاييس للأداء ، مما يعني أن الحكومات المتخمة بالتعيينات القائمة على المحسوبية يكاد يتعذر إصلاحها . ولكننا نؤكد هنا

ان القطاع العام في العراق يخدم الفقراء ايضاً والمضمون الاجتماعي للديمقراطية. وهذا ما يؤكده عادل عبد المهدي بقوله " ربما تفاءل البعض في ان تفعيل المنظومة الديمقراطية في العراق سينجم عنه ضغوط اجتماعية على الدولة في سبيل ترشيقها . اما انا فاستبعد ذلك ، لأن الرأي العام – وبسبب غياب فرص العمل – هو الذي يضغط على الحكومة لاستحداث المزيد من الوظائف العامة لامتصاص البطالة " [36] .

والطريقة الثانية تتعلق بتقوية النخب الموجودة وتمنع المحاسبة الديمقراطية. ان النفط يجعل الحكومات أقل عرضة للمساءلة ، مما يجعل القادة السياسيين قصيري النظر وقليلي التبصر ومتحررين من تدقيق الناخبين وأقل ميلاً لتعزيز الرفاه الاجتماعي. فحسب دراسة أجراها حسين مهدوي بعنوان (دول الريع) ، يكرس الساسة القسم الاكبر من مواردها لحراسة الوضع الراهن بحرص وحذر شديدين ، بدل أن يستثمروا في التنمية الاقتصادية[37] . فليس هناك من احد يرغب في مجرد العيش ، كما يرى سقراط ، بل نحن جميعاً نريد ان نعيش بصورة جيدة ، والصورة الجيدة هذه تعني ان يكون المرء قادراً على ان يقوم بأداء وظيفته في المجتمع بشكل جيد[38] .

ان لعنة الموارد او نقمة النفط او ديمقراطية الكاربون – كما يطلق عليها – تتسبب بمشكلات اقتصادية وسياسية عميقة، مع وجود حلول كثيرة لأجل تغيير ذلك مثل الحد من حجم الايرادات النفطية عبر(ترك النفط داخل الأرض، استخدام عقود المقايضة، توزيع العائدات النفطية على المواطنين ، تحويل الاموال مباشرة الى الحكومات الاقليمية او المحلية)، وجعلها اكثر استقراراً (صناديق الاستقرار)، وأكثر شفافية (الكشف عن المعلومات، الصحافة الحرة ، مؤسسات المجتمع المدني) ، وحتى تغيير مصدرها(الخصخصة) [39] .

البعد الرابع : أمن السلطة ام المواطن

يعني الأمن غياب الخوف او نقيضه او مساوياً لانتفاء الخطر. ويقصد به الطمأنينة والطمأنينة تعني الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة، دون ان

يترتب على ذلك اضطراب في الاوضاع السائدة، وبما يعنيه ذلك من تقلص للطمأنينة والاستقرار [40] .

ويعد باري بوزان من أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، الذي يعرف الأمن بأنه " العمل على التحرر من التهديد، وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعّدها معادية " [41].

اما ليبمان فيعد الأمن " قيمة قد تزيد أو تقل حسب قدرة الأمة على ردع أي هجوم أو هزيمته. ومن ثم ، هذه القيمة لا تعتبر إلا في إطار حدوث الحرب أو التهديد بحدوثها ". وقد وافق أرنولد والفرز هذا التعريف بوصفه هذه القيمة المتغيرة، لكنه ترك هذه القيمة بدون تحديد، وأشار إلى الأبعاد الذاتية والموضوعية لهذه القيمة . فكتب ان الأمن بطريقة موضوعية يعني " غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة. بتعبير ذاتي، عدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم وهي تتمثل ببقاء الدولة، والاستقلال الوطني، والوحدة الترابية، والرفاه الاقتصادي، والهوية الثقافية، والحريات الأساسية " [42].

وارتبطت عملية توسيع مفهوم الأمن والدراسات الامنية بشكل مباشر بتطور مفهمة الأمن (أي إضفاء الطابع المفهومي). وبشكل عام، شهد مفهوم الأمن مرحلتين فاصلتين في تطوره هما : [43]

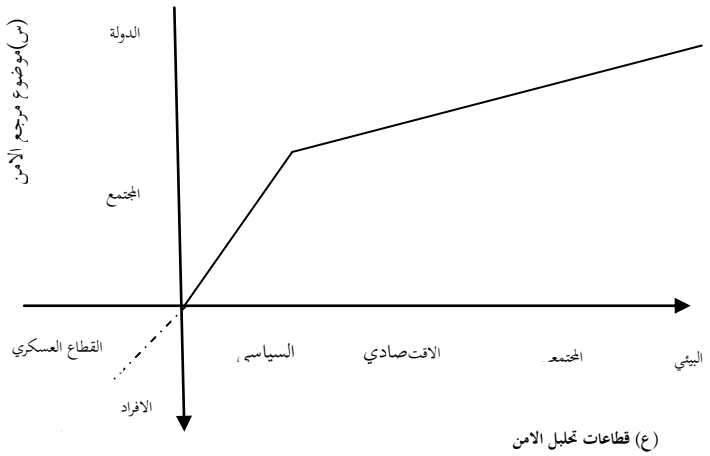
الأولى : نطلق عليها التقليصية وتميزت باختزاله في الدولة كموضوع مرجعي، وفي البعد العسكري كقطاع للتحليل.

والمرحلة الثانية : نطلق عليها التوسيعية وتميزت بتوسيع المفهوم عمودياً نحو الجماعات والأفراد، وأفقياً نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية. ويشير معنى التوسيع إلى التحرك الأفقي انطلاقاً من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى: السياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية، التي يفترض أن تكون الحقل المجالي لدراسة الأمن (المحور ع في الشكل (1)). أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة نزولاً إلى المجتمع ثم

الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن (Referent Object) . (المحور س في الشكل (1)). مع وجود الترابط العضوي بين مستويات الأمن الجدول رقم(1)

الشكل (1)

مستويات وقطاعات تحليل الأمن(44)



الجدول رقم (1) : الترابط العضوي بين مستويات الأمن(45)

الكيان موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولة	السيادة ، والقوة
المجموعة	الهوية
الأفراد	البقاء والرفاه

لا جدال في ان الارهاب يعد من اشد الاخطار التي تهدد السلام والأمن الوطني والإقليمي والدولي . وعليه وفي 8 ايلول عام 2006 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة

القرار رقم (288/60) بعنوان (استراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة الارهاب) جاء فيه ما يفيد عدم التسليم لاية ذريعة او تبرير لاعمال الارهاب، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر الصراعات الطويلة الامد التي لم تحل بعد ، وتجريد ضحايا الارهاب من انسانيتهم، والتمييز على اساس الانتماء الديني والقومي، والاستبعاد السياسي، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، والافتقار الى الحكم الرشيد [46].

ان علاقة الأمن بالسياسة علاقة وثيقة، لكن يلاحظ وجود اولوية للأمن على السياسة في العراق ، وهي اولوية من الممكن ان تتحقق عبر بوابة السياسة ، وليس عبر الادوات العسكرية فقط. والأمن هنا فيه تحدي بمستويين داخلي وإقليمي . بالنسبة للتحدي الداخلي فان الأمن الذي نتحدث عنه هو أمن المواطن وليس أمن الطائفة ، وأمن المواطن يحتاج لسياسة لا ترتكز على تشجيع الولاءات الطائفية والانقسام الطائفي والمذهبي ، الذي يكثر في اوقات الانتخابات ، وحينما تضعف قوة الحكومة التي قد تضطر الى تقوية نفسها بالاعتماد على الطوائف والعشائر وليس قوة القانون ، وبالمقابل تخشى الطوائف الاخرى الاعتماد على الحكومة لأنها ستتهم بأنها قد باعت القاعدة الطائفية وخضعت للحكومة فتضطر لإبقاء المسافة بعيدة بينها وبين الحكومة ، وفي هذه الفجوة سيدخل العامل الامني العسكري ، وهو عامل غير متفق عليه. ولهذا نجد انقسام مابين النخب حول الرؤية الامنية في العراق .

اما التحدي الاقليمي فنلاحظ ان المستوى الاقليمي نفسه منقسم مذهبياً ، وهذا الانقسام يزيد من الانقسام المذهبي على المستوى المحلي، والذي من شأنه ان يوجد عداءً مستمراً مابين الطوائف . ولهذا نجد ما يحصل في سوريا قد حصل في العراق في عام 2006 . وهنا ستضعف الدولة وربما تنقسم لذلك يكون من واجب النخب السياسية ايجاد معادلة تحقق الأمن في الداخل والأمن في المستوى الاقليمي. واذا كان الأمن الاقليمي يبحث عن توازن والأمن الطائفي يتحدث عن توازن، فان الأمن السياسي الذي نسعى اليه يتحدث عن التعايش . فقد اكد رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي أن التحدي الامني في العراق يتطلب

تكثيف الجهد الاستخباري وتعاون المواطن مع المنظومة الامنية قبل دحر تنظيم (داعش) عسكرياً[47]. وظل هذا التحدي قائماً، على الرغم من إعلانه تحقيق النصر على التنظيم ، عبر ملاحقة خلايا الإرهاب من قبل الأجهزة الأمنية ومحاربة الفساد اللذان يعدان وجهان لعملة واحدة [48].

ان حقيقة الحل السياسي المسؤول لأمن المواطن هو ان يميز صانعيه ما بين الخصم الرئيس والخصوم الثانويين للعراق وتجربته الديمقراطية التي نريدها تجربة مسلحة بالدستور والقانون ومحمية بالجيش والقوى الامنية. فالخصم الرئيس يتمثل اليوم وغداً بمشروع الجماعات الارهابية وداعميه الاقليميين والدوليين . وهذا الخصم الذي مارس الارهاب بكل ضروبه لا يمكن التعامل معه الا بمجموعة تدابير اولها التدبير العسكري لتأتي بعد دحره، تدابير اخرى سياسية او اقتصادية او اجتماعية او ثقافية لمنع عودته وانتشاره. وعليه، فأن التفسير المعقول يتمثل بالتأكيد على ان اسباب ما يحصل في العراق هي اسباب سياسية بأمتياز[49] .

ونورد بعض الملاحظات الدستورية والسياسية المهمة المتعلقة بالتحدي الامني في العراق بعد عام **2003**، منها ان الدستور العراقي عام **2005** لم يذكر مهمة القوات المسلحة التي تم بموجبها بناء هذه القوات، او وصف هذه القوات بأنها ملك للشعب ، فضلاً عن التأثير السلبي للمحاصصة الطائفية والاثنية على القوات المسلحة[50].

لقد تم تنصيب ضباط غير مدربين من الدمج بترشيح من قبل الأحزاب السياسية العراقية وكثيراً ما اعطيت لهم مناصب قيادية، على الرغم من عدم صلاحيتهم لشغلها، مما خلق فراغاً واضحاً في عملية القيادة [51]. لذا يجب على الاحزاب السياسية ان لا تتدخل في عملية القيادة وبناء القوات الامنية باي حال من الاحوال هذا من جهة ، ومن جهة اخرى لا تصلح أي من الوصفات الجاهزة لكل بلد لأن لكل بلد مميزاته الخاصة وتقاليده ومعاييره. علاوة على ذلك، ان عملية البناء يجب ان تنفذ من قبل اشخاص ذوي خبرة وكفاءة من أجل عدم هدر الموارد والجهود الوطنية. ان القوات المسلحة هي صمام أمان للعراق وشعبه وأمنه الوطني واستقلاله السياسي وسيادته، واذا أراد العراق ان يعيش بأمن واستقرار، يجب تكون

هذه القوات كفوءة وحيادية وغير مسيسة. وعليه فان وزارتي الدفاع والداخلية يجب ان تكون من حصة العراق وليس حصة اي فصيل او طائفة او حزب، والوزراء ايضاً يجب ان يكونوا مستقلين ومن ذوي الخبرة والكفاءة لكي يقوموا ببناء القوات المسلحة والأمنية على أسس سليمة[52].

البعد الخامس : ثقافة الرعية ام المواطنة

يمثل التحول الديمقراطي بعداً فكرياً سياسياً ينعكس بدوره على الواقع السياسي والمجتمعي العراقي المعاصر. فالديمقراطية في التحليل الاخير ثقافة ومنظومة قيم متضامنة لا تمثل نظاماً فصامياً بين كونه نظام للحكم وعلاقات بين الحكام والمحكومين في نظام الدولة ، من دون ان يكون ايضاً نظام للمجتمع وعلاقات بين المحكومين انفسهم في جوهر نظام المجتمع المدني. فلا وجود لديمقراطية سياسية بحتة بل ان الديمقراطية بالأساس ظاهرة مجتمعية، والمجتمع هو في المقام الاول نسيج من العقليات[53] .

وعليه، ان للتحول الديمقراطي قيمة ثقافية مثلما هي قيمة سياسية ويحتاج الى ممارسات يومية تعزز من القيم الثقافية الداعمة للديمقراطية، والتي تبدأ من رياض الاطفال وتنتهي بأعلى مؤسسات الدولة. والجانب الثقافي يتمثل في كيفية ايجاد ثقافة سياسية مدنية وليس طائفية، على اعتبار ان من ينتخب كونه يمثل طائفة لا يكفي لبناء الديمقراطية ، بل ينبغي ان ينتخب كونه مواطناً. ويتم تطبيق هذه المواطنة؟ على المؤسسات السياسية او توسيعها او تمديدها (المواطنة)[54]. وفي المجتمع المتعدد بطوائفه التي هي الوحدة الاجتماعية الاولى، لا وجود للفرد كمواطن لأن الوجود الفعلي هو للطائفة لا للطبقة ولا للفرد[55].

ويمكن القول، ان من يساهم بتحويل السلوك الانتخابي الطائفي الى سلوك انتخابي وطني هي مجموعة مؤسسات منها مؤسسات المجتمع المدني؟ والجامعات وغيرها. فالديمقراطية ممارسة ثقافية تراكمية وليست قرارات رسمية . وتوعية الفرد بالتثقيف والثقافة والممارسة ليصير مواطناً ، شرط النجاح المتدرج في ممارسة الديمقراطية . والتوعية هي من مسؤولية السلطة،

سواء كانت سلطة الدولة أو سلطة المؤسسات الحزبية والنقابية والإعلامية والثقافة وسواها ، هذا فضلاً عن السلطة المنزلية والمدرسية[56].

ان الديمقراطية لا يمكن ان تستمر طويلاً الا اذا عمل مواطنيها على خلق ثقافة سياسية مساندة ، بل في الواقع ، ثقافة عامة مساندة لهذه الأفكار والممارسات المرتكزة على قيمة الحرية الشخصية ، وبذلك تقدم الدعم لحقوق وحريات إضافية. ونستشهد بما ذهب اليه رجل الدولة الاغريقي بريكليس عن الديمقراطية الاثنية(القديمة) عام **431** قبل الميلاد ، الذي ينطبق بالقدر نفسه على الديمقراطية الحديثة، بقوله " ان الحرية التي نتمتع بها في حكومتنا تمتد ايضاً الى حياتنا العادية " [57]. اي ان يتم تفعيل دور الديمقراطية لمصلحة الناس العاديين بعد استبدال نظم الحكم التسلطية بنظم حكم ديمقراطية [58] .

أن تطوير قضية الحرية في ظل اي نظام اقتصادي وسياسي مشكلة لا يمكن حلها في الاطار السياسي والاقتصادي وحده، بل عبر مشاركة الفرد بفعالية في تحديد حياته وحياة المجتمع . وليس بالفعل الصوري للتصويت فحسب، بل في نشاط الفرد اليومي وعمله وعلاقته بالآخرين ايضاً[59] . والمجتمع الذي لا توجد فيه هذه الحريات ، ولا تحترم في جملتها ، لا يمكن ان يكون حراً ، مهما كان شكل الحكومة[60]. ولا تتمثل ايضاً في كيفية اختيار الحكومة فحسب، وانما في كيفية تقييدها[61]، مع وجوب تحقيق المنجز الحكومي والخدمي .

وتنقسم فكرة الحرية الى قسمين هما :[62]

الاول : فكرة الحرية السلبية(ما مدى المجال الذي اكون فيه سيداً؟) يُقال لي عادةً انني حرٌّ الى الحد الذي لا يقوم فيه شخص او هيئة بالتدخل في نشاطي. إن الحرية السياسية، بهذا المعنى هي ببساطة المجال الذي يمكن فيه لأي شخص ان يتصرف من دون إعاقة من الآخرين.

الثاني: فكرة الحرية الايجابية(من هو السيد؟) التي تنبع من أمنية الفرد ان يكون سيد نفسه. بمعنى ان تكون حياته وقراراته معتمدة على ذاته ، وليس على قوى خارجية أياً يكن نوعها.

إن تحقيق الحرية يتم عبر تقييد سلطة الحاكم على المحكومين ويتخذ ذلك سبيلين : [63]

اولهما : الاعتراف ببعض الحصانات التي تسمى الحريات او الحقوق السياسية التي يعتبر اعتداء الحاكم عليها اخلالاً بواجباته ، وهو ان اعتدى عليها يجوز للشعب مقاومته بصفة خاصة ، او ان يثور عليه بصفة عامة .

اما السبيل الثاني: فهو اقامة حدود دستورية تجعل موافقة الامة او بعض الهيئات المفروض فيها تمثيل الامة، شرطاً لازماً لإقرار الاعمال المهمة التي تقوم بها السلطة الحاكمة . ويحتوي الدستور العراقي على الكثير من مواد حقوق الإنسان ولكن على مستوى التطبيق فان هناك مشكلة ، لذلك اعتقد ان لا قيمة للديمقراطية من دون وجود احترام حقوق الانسان وحرياته بشكل عام والأقليات بشكل خاص . وهذه الحقوق تنقسم الى انواع وهي :

أ. الحقوق الحالية التي تتعلق بحقوق الانسان ولا تهتم بكيفية تهيئة المناخ المناسب لتحقيق المواطنة لأننا نملك حقوق للإنسان ولكنها ليست مدنية هي حقوق انسان، ولكن ليس الانسان المواطن .

ب. حقوق الاقليات فهي الغائبة دائماً، ولا اعتقد ان الكوتا تعني توفير الحقوق .

ج. حقوق الاجيال القادمة والتي تتعلق بكيفية الحفاظ على حياة اقتصادية مناسبة لهم في المستقبل، وهذا ما لم تخطط له اي نخبة سياسية لحد الوقت الحاضر .

لقد صممت الاجراءات الديمقراطية مثل الانتخابات الحرة والنزيهة لتحقيق المحاسبة الديمقراطية، لكنها بحد ذاتها لا تضمن جوهرياً قيام حكومة تستجيب للرغبات الشعبية نتيجة التلاعب بالانتخابات والمنتخبين ، او عدم تقديم الاحزاب خيارات مناسبة للناخبين ، او قد تكون نسبة المشاركة في الانتخابات متدنية [64] مثلما حدث في عزوف الناخبين عن الانتخابات البرلمانية الاخيرة في العراق عام 2018 ، التي بلغت نسبة التصويت فيها – حسب المفوضية العليا للانتخابات– 44.52 % من اجمالي المشمولون بالاقتراع[65] خصوصاً مع مقارنة هذه النسبة مع انتخابات الاعوام السابقة 2005 ، 2010، 2014.

واعتمدت الحكومات العراقية المتعددة بعد عام 2003 على نظام انتخابي هو التمثيل النسبي الذي نتج عنه نظاماً متعدد الأحزاب وترافق مع التشظي الحزبي ، لذا فإنه غالبا ما

نتج عنه ديمقراطية هشة. وتم نقل هذا النظام وتكريس للهشاشة بكل ما تختزنه من سلبيات من مفهوم انتخابي وتمثيلي إلى قاعدة تؤسس عليها الحكومات، إلا أنه تم إسقاط وإغفال ربما الميزة الوحيدة التي توفرها هذه القاعدة وهي الاستقرار كون الحكومة ترتكز على أوسع قاعدة برلمانية، ومن ثّم هذا ما ييسر عملها ويسهل تمرير طلباتها ومشاريعها في البرلمان، ولكن الغريب أن العكس هو الذي يجري في العراق. اما القاعدة الثانية التي أطيح بها أيضاً هي أن الأنظمة البرلمانية عادة ما تعرف بأن فصل السلطات فيها ضعيف لكون الأغلبية البرلمانية هي التي تشكل الحكومة، ومن ثم من غير الراجح أن تقف ضد حكومتها أو أن تحجب الثقة عنها، لذا عادة ما توصف الأنظمة البرلمانية بتطابق أو تداخل السلطتين التشريعية والتنفيذية. اما القاعدة الثالثة التي أطيح بها فهي التحلل الحزبي، في حين أن الديمقراطيات البرلمانية تتصف بالضبط الحزبي الصارم وبغلبة العمل الكتلي[66].

وهنا نتسأل كيف يمكن ان نتحدث عن ثقافة ديمقراطية مدنية فردية في ظل وجود توجه نحو تعزيز سلوك الطائفي واعتماد استراتيجية الحشد ؟ ، وكيف يمكن ان نؤسس لديمقراطية الصوت الواحد ونحن نتحدث عن حشد طائفي ؟ .

ان التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، او عاملين يؤديان بقوة إليها. وبالعكس، فإن الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات، في ظل صعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر وصونه في المجتمع التعددي. فالدولة كما يقول أرسطو "تستهدف قدر المستطاع ان تكون مجتمعاً مكوناً من انداد وأتراب"[67]. اي تحقق التعددية والتنوع ونجاح سبل ادارتهما .

الخاتمة والتوصيات :

ان تحقيق الابعاد الفكرية السياسية للتحول الديمقراطي في العراق يتم عبر ما يأتي :

1. تعزيز الهوية الوطنية في العراق والتي لن تتحقق عن طريق نخب تعتقد بالطائفية وتؤمن بها ، بل عبر نخب وطنية تبحث عن خيارات عابرة للطوائف ، ورجالات دولة تفكر في بناء الدولة لا سياسيين يفكرون بالانتخابات القادمة ، مع تعزيز ثقافة المواطنة لا الرعية .
2. وجوب تحقيق الفصل بين الادارة والسياسة وتحفيز دور التكنوقراط في قيادة مناصب الدولة. وذلك يتطلب تغيير قواعد العملية السياسية في العراق وفقاً لمعايير وأسس جديدة قائمة على الكفاءة والجهد والمهارة . فالتحول الديمقراطي ليس تغير الاشخاص والخطابات ، بل وتغير القواعد ايضاً . مع الاشارة ان دورة النخبة السياسية بل حتى تجديدها يتم وفق منحى دائري مغلق في العراق .
3. العمل على سن قانون لتجريم الطائفية في دوائر الدولة ومؤسساتها .
4. ضرورة الاهتمام بالمضمون الاجتماعي للتجربة الديمقراطية العراقية ، وحصراً الاهتمام بالمضمون المدني وليس الطائفي لأن التصادم الاجتماعي اخطر من التصادم السياسي مع اعترافنا بوجود متطرفين في جميع المكونات تعمل على ايجاد مثل هذا التصادم . وهنا نضرب مثال عن ضحايا وابرياء ، الاول ضحايا وابرياء لمصلين او لمرتادي سوق شعبي في منطقة معينة يتعرضون للقتل بفعل مفخخة وهذا يعبر عن عجز الحكومة، وفي اطار هذا العجز نجد ضحايا اخرون يقتلون في اطار الانتقام الاجتماعي لمرتادي منطقة اخرى والعكس بالعكس ، والضحايا في كلتاهما هم الابرياء . والمثال الثاني الاكثر خطورة عندما يتعرض الاقليات للقتال والتهجير فأنهم يكونوا ضحايا بامتياز، ضحايا على مستوى النص القانوني والدستوري ، وفي ارض الواقع .
5. ضرورة تجاوز فكرة المكونات والتركيز على اطار هذه المكونات الذي هو الشعب. فالدستور الامريكي يبدأ بعبارة (**We are the people , not we are the component**) والمشكلة الاخطر اذا ما اعتمدنا على المكونات فان لكل مكون جغرافية محددة ، فالوصف الجغرافي لكلمة (**north and west**) اصبحت تنطبق على السنة ، اما

كلمة (**south**) على الشيعة ، وكلمة (**pure north**) على الكورد . مع التأكيد هنا على وجود الانقسامات داخل كل مكون .

6. تعزيز عوائد النفط العراقية وتوظيفها للأجيال المقبلة ، فليس هناك من مشروع قد تحقق يحفظ للأجيال القادمة حقوقهم ، وكذلك الحال لا يوجد توظيف لهذه العوائد بشكل صحيح لمشاريع تخدم الوحدة الوطنية.

7. خلق الطبقة الوسطى وهو امر صعب في ظل وجود انقسام طائفي (وليس طبقي) . فالطبقة السياسية الموجودة في العراق هي ليست طبقة اقتصادية ، وتتعامل مع الطائفية كسلعة جيدة للتسويق .

8. يجب تقوية الدولة والحكومة (نتحدث عن آليات ديمقراطية للقوة) لأن هذه القوة تعني ضعف الولاء الطائفي ، كما ينبغي ان يكون عمل هذه الدولة والحكومة تحقيق أمن المواطن عبر القضاء على الجماعات المسلحة بكل انواعها .

9. الحاجة الى بناء الشخصية العراقية بناءاً فكرياً يندمج مع الانسجام الوطني وثقافة المواطنة، ويحقق ادارة التنوع وسبل نجاحه . فلا وجود للديمقراطية من دون ديمقراطيين.

الهوامش

(1) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق(1914–1990)، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر، قم، د.ت. ص259.

(2) فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي – نموذج الشيعة في العراق – رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر، ترجمه عن الألمانية: مركز دراسات التفاعل الثقافي والترجمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996. ص24 .

(3) المصدر نفسه، ص24 .

(4) د. برهان غليون، المسالة الطائفية ومشكلة الاقليات، دار الطليعة للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص71.

(5) حسن العلوي ،العراق الأميركي، دار الزوراء، لندن، 2005، ص 74 .

(6) برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة،المركز الثقافي العربي، بيروت–الدار البيضاء،1990، ص48.

(7) حسام كصاي، اشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص19.

(8) د جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، دار التنوير، بيروت، 2015، ص 45.

(9) مهدي عامل ، في الدولة الطائفية ، ط3 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2003 ، ص ص 24– 25 .

(10) فريدريتش نيتشه، في جنيالوجيا الاخلاق، ترجمة وتقديم فتحي المسكيني ، منشورات دار سيناترا ، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010 ، ص ص 98–99.

(11) برهان غليون ، نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة، مصدر سابق، ص45 .

? ان الطبقة عبارة عن تكوين اقتصادي في اساسه، بالرغم من انه يشير في النهاية الى الموقع الاجتماعي للأفراد والعائلات المكونين له في مظاهره المختلفة. ومن المنطلق نفسه، فان فكرة الطبقة تتطلب او تفترض مسبقاً وجود فكرة (اللامساواة) ، ومن ثم فأنها تتضمن وجود طبقة اخرى على الاقل، او وفي النظرة الثنائية، وجود مجرد طبقة اخرى رئيسية الى جانب فئات اخرى اصغر ، على اعتبار ان (اللامساواة) تعتمد اساساً على الملكية. ينظر حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، ط2، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،1995، ص 23 .

(12) أمارتيا صن، الهوية والعنف وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، سلسلة عالم المعرفة، العدد 352 ، الكويت، يونيو 2008، ص ص 12 ، 35 ، 86.

?? ان نسبة 76,4 % من الناخبين المسجلين ادلوا بأصواتهم في انتخابات مجلس النواب العراقي. ينظر التقرير النهائي لانتخابات 15 كانون الأول 2005 لمجلس النواب العراقي ، الانترنت ، تاريخ المراجعة 2018/12/17 الساعة السابعة مساءاً http://www.ihec.iq/page6/page16.aspx

(13) فرانسيس فوكوياما ، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية ، ترجمة مجاب الامام / معين الامام ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، قطر ، 2016، ص549 .

(14) Miranda steel ,oxford word power dictionary, second publish, second publish,2002, new york, p 219 .

(15) للمزيد حول هذا الموضوع ينظر د.كاظم علي مهدي ، النخبة السياسية والمجتمع المدني في البلدان العربية ، مجلة قضايا سياسية، العدد 31، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، كانون الثاني–شباط–اذار 2013، ص123 .

(16) د. عامر حسن فياض واخرون ، ولايات الشر المتأسلم ، دار العرب للنشر والتوزيع والدار العربية للعلوم ناشرون ،عمان – بيروت ، 2015 ، ص 93 .

(17) برهان غليون ، نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة ، مصدر سابق ،ص 45–46.

(18) المصدر نفسه ،ص ص 32 –33.

(19) دكتور احمد سويلم العمري، السياسة والحكم في ضوء الدساتير المقارنة، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، د.ت، ص412.

[20] اسامة الغزالي حرب ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 117 ، الكويت ، 1987 ، ص20 ؛ وعن تعريف الحزب ينظر ايضاً ، موريس ديفرجيه ، الاحزاب السياسية ، نقله الى العربية علي مقلد وعبد الحسن سعد ، بيروت ، 1972 ، ص 2 .

[21] د.عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر ، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2002، ص57.

[22] د. جابر حبيب جابر ، مصدر سابق ، ص ص47–48 .

[?] ان الطبقة الوسطى تنقسم في العادة الى صنفين رئيسيين : الفئة المعتمدة على الراتب والفئة المعتمدة على الملكية وسيلة للدخل . عموماً يغلب على الفئة الاولى تعليمها العالي وتضم المهنيين والمدراء والإداريين والعسكريين وما الى ذلك ، ويكون التحصيل العلمي مؤشراً تقريبياً على تمييز الفئات الوسطى عمن هم دونها ، بينما يغلب على الفئة الثانية النشاط السلعي او التوزيعي : صغار تجار ، صغار مقاولين ، صغار صناعيين ، حرفيين ، مالكو عقارات .. الخ. ويمكن تمييز الفئات الوسطى من زوايا اخرى : الانقسام الحضري – الريفي ، الى جانب الانقسام القطاعي (قطاع السلع ، قطاع التوزيع ، قطاع الخدمات) او الانقسام المراتبي الى فئات وسطى ، وفئات وسطى متدنية ، تبعاً لمستوى الدخول. للمزيد من التفاصيل ينظر فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية– دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 1995 ، ص 122–123 .

[23] فالح عبد الجبار، الديموقراطية مقاربة سوسيولوجية تاريخية، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد–بيروت، 2006، ص 36 .

[24] د. جابر حبيب جابر ، مصدر سابق ،ص 54 .

[25] د. عامر حسن فياض واخرون ، مصدر سابق ، ص ص 159 –160 .

[26] ينظر قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2018 ، جريدة الوقائع العراقية العدد 4485 ، على الموقع الالكتروني لوزارة العدل في 2 نيسان 2018، الانترنت ، تاريخ المراجعة 2018/12/20 الساعة السابعة مساءاً.https://www.moj.gov.iq/view.3758/

[?] احتل العراق المركز 169 من اصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 طبقا لمنظمة الشفافية الدولية. المؤشر منشور على الموقع الالكتروني للمنظمة في 21 / 2/ 2018، الانترنت ، تاريخ المراجعة 2018/12/20 الساعة السابعة مساءاً.https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

[27] د. صالح ياسر حسن ، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي ، مركز المعلومة للبحث والتطوير ، بغداد ، 2013 ، ص 173.

[28] عبد الله جناحي، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 288، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط 2003 ، ص56 .

[29] د.عامر حسن فياض ،ديمقراطية العرب البحث عن هوية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد . بيروت ، 2013 ، ص100.

(30) د. سليم الوردي ، الاستبداد النفطي في العراق المعاصر ، دار الجواهري ، بغداد ، 2013، ص 140.

(31) جوردون جونسون ، لعنة النفط الاقتصاد السياسي للاستبداد ، ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية ، من كتاب (النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية)، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بغداد –أربيل – بيروت، 2007، ص359.

(32) فرانسيس فوكوياما ، مصدر سابق ، ص660 .

(33) المصدر نفسه ، ص115 .

(34) نزيه ن . الايوبي، تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط ، ترجمة امجد حسين ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2010 ، ص ص347– 348 .

(35) فرانسيس فوكوياما ، المصدر السابق ، ص119 .

(36) نقلاً عن د. سليم الوردي ، مصدر سابق ، ص 151.

(37) مايكل إل – روس ، نقمة النفط كيف تأثر الثروة النفطية على نمو الامم ، ترجمة محمد هيثم نشواتي ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، قطر ، 2013، ص303 .

(38) نقلاً عن ستفين ديلو ، التفكير السياسي النظرية السياسية والمجتمع المدني ، ترجمة ربيع وهبة ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، 2003 ، ص100 .

(39) للمزيد حول الموضوع ينظر مايكل إل – روس ، المصدر السابق ، ص 354 وما بعدها.

(40) د.حامد ربيع ، نظرية الامن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط ، دار الموقف العربي ، القاهرة ،1984 ، ص27 ؛ وينظر ايضاً سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الامن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، صيف 2008 ، ص 10.

(41) Marianne Stone, Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, dated in 2009, Retrieved from 23/12/2018.
http://www.geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf

(42) نقلا عن سيد احمد قوجيلي ، تطور الدراسات الامنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، دراسات استراتيجية ، العدد 169 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي ، 2012 ، ص ص 10–11

(43) المصدر نفسه ، ص 9.

(44) المصدر نفسه ، ص ص 13–14 .

(45) د. عادل زقاغ ،المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، جوان 2011 ، ص 108.

(46) للمزيد ينظر استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ، الامم المتحدة عام 2006 ، الانترنت ، تاريخ المراجعة 2018/12/20 ، الساعة السابعة مساءاً.
https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/ar/un-global-counter-terrorism-strategy

[47] العبادي: داعش سينتهي عسكرياً قريباً والتحدي الامني يتطلب تكثيف الجهد الاستخباري ، السومرية نيوز ، في 2017/11/9 ، الانترنت ، تاريخ المراجعة 2018/12/20 الساعة الثالثة ظهراً .
https://www.alsumaria.tv/news/221033/العبادي-داعش-سينتهي-عسكريا-قريبا-والتحدي-الامني-يت/ar

[48] العبادي: التحدي الأمني في العراق لا يزال قائماً ، قناة الحرة ، في 2018/1/3 ، الانترنت ، تاريخ المراجعة 2018/12/20 الساعة الثالثة ظهراً. https://www.alhurra.com/a/iraq-abadi-security/411083.html

[49] د. عامر حسن فياض واخرون ، مصدر سابق ، ص ص162 –163 .

[50] Maj.Gen. Walid AL-Rawi, Reform of the military and security institutions, future American alternatives in Iraq, editor Hassan a. bazzaz ,Norwegian institute of international affairs, Amman, 2009, p 237-238

[51] د. مايكل نايتس، مستقبل قوات الامن العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2016 ، ص 19

[52] Maj.Gen. Walid AL-Rawi , OP .Cit, p 244.

[53] جورج طرابيشي ، هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية ، دار الساقي ، بيروت ، 2006 ، ص17 .

? انتقل مفهوم (المواطن) من الحيوان السياسي من الازمنة اليونانية القديمة (ارسطو) باتجاه الانسان القانوني (legalis homo) (الرومان) ، وذلك مع نشوء دراسة فلسفة وعلم القانون وبات على علاقة قانونية بالدولة، ومن (civis او polites) المفردتان اللاتينية واليونانية لكلمة (مواطن) نحو الطبقة الوسطى. علاوة على ذلك ، افرز هذا المفهوم نوعاً من المعادلة بين المواطن والرعية ، اذ ان تعريف المواطن ، كعضو في مجتمع يسوده القانون شدد في اكثر من معنى على انه هو موضوع هذه القوانين التي حددت مجتمعه، والحكام والقضاة الذين لديهم السلطة لتطبيقها. ينظر ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية، ترجمة آصف ناصر ومكرم خليل ، دار الساقي ، بيروت، 2007،ص ص16 – 17.

[54] د.عبد الجبار احمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، 2010 ، ص114 .

[55] مهدي عامل ، مصدر سابق ، ص 28.

? يقول بول بريمر الحاكم الامريكي المدني في العراق في مذكراته " ذكرت للرئيس ان منح العراق بنية سياسية مستقرة لا يتطلب انشاء مؤسسات ديمقراطية فحسب ، وإنما ايضاً انشاء ما اسميته مؤسسات امتصاص الصدمات التي تشكل المجتمع المدني – الصحافة الحرة ، ونقابات العمال ، والأحزاب السياسية ، والمنظمات المهنية . وأخبرت الرئيس ان هذه المؤسسات تساعد في وقاية الفرد من طغيان قوة الحكومة ". ينظر السفير بول بريمر ، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2006، ص 20.

[56] عبد العزيز قباني ، العصبية بنية المجتمع العربي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت، 1997، ص87.

[57] نقلاً عن روبرت أ . دال ، عن الديمقراطية ، ترجمة د. احمد أمين الجمل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة المصرية ، القاهرة ،2000 ،ص 51.

[58] أمارتيا صن،التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، الكويت، 2004، ص 233.

(59) أريك فروم، الخوف من الحرية، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1972 ، ص217 .

(60) جون ستوارت مل ، اسس اللبرالية السياسية ، ترجمة وتقديم وتعليق د.امام عبد الفتاح امام ود.ميشيل متياس، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996 ، ص132 .

(61) ايمون باتلر ، اسس المجتمع الحر ، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية ، ترجمة علي الحارس ، الرباط ،2013 ، ص 60 .

(62) للمزيد حول الموضوع ينظر ايزايا برلين ، الحرية ، خمس مقالات عن الحرية ، ترجمة يزن الحاج ، تحرير هنري هاردي ، المركز القومي للترجمة – دار التنوير للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2015 ، ص 200 وما بعدها .

(63) جون ستيوارت مل ، مصدر سابق ، ص132 .

(64) فرانسيس فوكوياما ، مصدر سابق ، ص663 .

(65) انتخابات العراق.. الفتح وسائرون يتصدران النتائج الأولية، قناة الحرة في 2018/5/13 ، الانترنت ، تاريخ المراجعة 2018/12/20 الساعة السادسة مساءاً .https://www.alhurra.com/a/iraq-election/436230.html

(66) د. جابر حبيب جابر ، مصدر سابق ، ص ص 42–43.

(67) نقلاً عن آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – بيروت ، 2006 ، ص11.